وفتحها حينئذ بناء وعلى هذه الاوجه كلها فخبر لا محذوف اي موجود ويجوز وقوع
الجملة بعد لا سيما ولا تحذف لا منها ويجوز عدم تشديدها وليست من
ادوات الاستثنا على الصحيح وقد نظمت ذلك فقلت

وما يلي لا سيما ان نكرا ، فاجرر او ارفع ثم نصبه اذكرا
في الجر ما زيدت وفي رفع الف ، وصل لها فقل او تنكر وصف
وعند رفع مبتدا اقدر وفي ، رفع وجر اعربن سي تقتفي
وانصب مميزا او قل لا سيما ، يوم باحوال ثلاث فاعلما
والنصب ان يعرف اسم فامنعا ، وبعد سي جملة فاوقعا
اجازه الرضي ولا تحذف لا ، من سيما وسي خفف تفضلا
وامنع على الصحيح الاستثنا بها ، ثم الصلاة للنبي ذي البها

اذا رفع زيد فان جر كانت زايدة ان تكون موصولة مقابلة كونها
نكرة موصوفة مقيس وليس بشاذ اي لانهم نزلوا لا سيما منزلة الا
الاستثنائية فناسب ان لا يصرح بعدها بجملة وبحل استثنائها من
طول الصلة ما لم تطل ولو بالصفة فاذا قلت لا سيما زيد الصالح فلا استثنا
لطول الصلة بالصفة وكقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل في من رفع يوم
والتقدير ولا سي الذي هو يوم وحسن حذف العايد طول الصلة بصفة
يوم وهو بدارة كما في المغني وبهذا يظهر لك ما في كلام المص الخ يمكن
الجواب عنه بان الضمير في يختزل راجع الى العايد مطلقا اعم من ان يكون
مرفوعا او منصوبا او مجرورا في اي وغيرها فيكون في كلامه استخدام تامل
ذرني ومن خلقت وحيدا اي اتركني والذي خلقته فمن معطوف
على المفعول او مفعول معه والعايد محذوف ووحيدا حال منه اي حال
كونه منفردا بلا اهل ولا مال وهو الوليد بن المغيرة كما في الجلالين
ما الله موليك فضل الخ ما موصولة مبتدا خبره فضل والله موليك مبتدا
وخبر صلة الموصول والشاهد فيه حذف العايد المنصوب اي موليكه والفا
في فاحمدنه للسببية وقول بعضهم انها للتعليل غير ظاهر نعم هي للتعليل
في قوله فما لدى غيره الخ والباء في به للسببية والضمير فيه للفضل اي ليس
عند غير الله نفع حاصل ولا ضر بل النافع والضار حقيقة هو الله وحده

قوله بل

بل الكثير حذفه من الفعل وقد اجيب عن الناظم بانه لم ينبه على ذلك
للعلم باصالة الفعل لانه الاصل في العمل والوصف فرع عنه وقد ارشد
الى هذا بتقديم الفعل وتاخير الوصل فان كان الضمير منفصلا لم يجز
الحذف وافاد ابن هشام في الحواشي ان محل ذلك في المنفصل بسبب التقديم
او الحصر نحو جا الذي اياه لم اضرب وجا الذي لم اضرب الا اياه فان كان
بسبب اخر جاز حذفه ومن ذلك قوله تعالى فاكهين بما اتاهم ربهم اي اتاهم
اياه ولا يقدر متصلا لما مر من ان اتصال الضميرين المتحدين في الرتبة
ممتنع في غير الغيبة شاذ فيها لكن قال السمين في اعرابه ان محل
المنع عند التلفظ بذلك اذ لا قبح مع الحذف يمتنع الحذف ان كان
منصوبا بغير فعل او وصف لا يرد على هذا قوله تعالى اين شركاي الذين كنتم
تزعمون بنا على ان التقدير تزعمون انهم شركا لان فيه حذف منصوب الحرف
معه والممنوع حذفه ورب شي يجوز تبعا ولا يجوز استقلالا لافادة الشاوي
كانه زيد وجه منع حذف منصوب الفعل الناقص انه كالحرف لا سيما
على قول المقربين انه لا حدث للافعال الناقصة فهي للزمان فقط ومن
ثم منع كثير تعلق الجار بها واتفقوا على ان متعلق الخبر المجرور المحذوف والظرف
في نحو زيد في الدار كون عام فكان المنصوب بالفعل الناقص منصوب
بحرف وقد تقدم ان حذف منصوب الحرف ممتنع اه شيخنا السيد ما بوصف
اي عامل بان يكون بمعنى الحال والاستقبال اخذا من المثال كانت قاض اي
كقولك انت قاض فالجملة محكية بقول مقدر وبعد متعلق بمحذوف حال اي
حال كون ذلك اللفظ كاينا بعد فعل امر ومن قضى متعلق بمحذوف ايضا
اي ماخوذ من مصدر قضى ويحتمل ان يكون قضى مصدرا قصره للوقف لا للضر
خلافا لبعضهم كذا الذي جر الخ الاول بضم الجيم مبني للمفعول والثاني بفتحها
والموصول بالنصب مفعول به مقدم فهو برايي بار الا اذا دخل على الموصول
حرف الخ لا يرد على هذا نحو قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده حيث
حذف الضمير المجرور مع انتفاء جر الموصول لان ما ذكروه من الشروط للحذف
القياسي والحذف في هذا سماعي لا قياسي لفظا ومعنى قال شيخ الاسلام
والوجه جواز الحذف فيما اذا اختلف متعلقاهما لفظا لا معنى نحو فاصدع بما

هم

وحده

قوله كون عام لعله تام لمناسبة المقام اه

قوله كقولك انت قاض الخ الاولى كقوله تعالى اه

وزنه

اي محسن اه

Copyright © King Saud University